الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/INF/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 March 2015
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٣ من جدول الأعمال
متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري: تسخير الاقتصاد لصالح النساء والفتيات

موجز من الرئيسة

١ - في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥، عقدت لجنة وضع المرأة اجتماع دائرة مستديرة وزاريا حول موضوع ”تسخير الاقتصاد لصاح النساء والفتيات“ في إطار الموضوع العام ”أولويات العمل في المستقبل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعمال حقوق الإنسان للمرأة والفتاة“. وركز المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة على التحديات التي تواجه المرأة حاليا في المجال الاقتصادي وعلى السبيل للمضي قدما في تحقيق المساواة الاقتصادية للنساء والفتيات من أجل تسريع تنفيذ إعلان منهاج عمل بيجين.

190315 180315 15-04019 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وترأست اجتماع المائدة المستديرة الوزيرة الاتحادية للرعاية والضمان الاجتماعي في السودان، مشاعر أحمد الأمين الدولب، وتولت إدارة المناقشة الأمينة العامة للاتحاد الدولي للعمال المترليين، إليزابيث تانغ. وافتتح الاجتماع بكلمة استهلالية موجزة أدلت بها كل من الرئيسة ومديرة المناقشة. وشارك في اجتماع الدائرة المستديرة وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من ١٩ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

التصدي للحواجز التي تحول دون التمكين الاقتصادي للمرأة

٣ - أكد جميع المشاركين على أن المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة يظلان أولوية وطنية. وأقر المشاركون بالصلة القوية التي تربط بين مشاركة المرأة في القوة العاملة والنواتج الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية ومن ثم ضرورة أن توفر للمرأة فرص العمل اللائق. إلا أن المشاركين حددوا أيضا عددا من التحديات الرئيسية التي لا تزال تعيق تقدم النساء والفتيات في المجال الاقتصادي.

٤ - ورأى المشاركون أن أحد الحواجز الهامة أمام التمكين الاقتصادي للمرأة يظل عدم التكافؤ الهيكلي الذي يضرب بجذوره في القواعد والمؤسسات الاجتماعية التقييدية والقوانين والممارسات التمييزية التي تؤثر على حصول المرأة على فرص العمل وعلى حقوقها في العمل. ومن الشواغل الهامة التي أثارها العديد من المشاركين عدم التكافؤ في تقاسم الأعمال المترلية وأعمال الرعاية. فلا تزال المرأة تتحمل بشكل غير متناسب عبء العمل غير المدفوع الأجر. وأكد الوزراء الحاجة إلى وضع سياسات تدعم تحقيق توازن أفضل بين العمل والحياة وتقاسم مسؤوليات الرعاية بين المرأة والرجل، لا سيما مسؤوليات رعاية الأطفال، وقدموا أمثلة عن أفضل الممارسات في هذا الصدد. وأشير إلى الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر وترتيبات العمل المرنة والإعانات والبدلات الحكومية ورعاية الأطفال الميسورة باعتبارها وسائل لمعالجة تلك المسألة. وأشير أيضا إلى مبادرات محددة الهدف تشجع الرجال على المشاركة في تحمل المسؤوليات الأسرية، بسبل منها منح البدلات والمكافآت عندما يأخذ الآباء إجازة والدية.

٥ - وأقر المشاركون أن التفاوت بين الجنسين في الأجر يشكل عقبة هامة أمام التمكين الاقتصادي للمرأة. وكثيرا ما يظل عمل المرأة منحصرا في قطاعات الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي الأقل أجرا وحماية، مما يسهم في استمرار الفجوة في الأجور بين الجنسين. وفي حين رحب المشاركون بالتقدم الكبير المحرز في تحسين فرص حصول المرأة على التعليم، فإن تلك المكاسب لم تسهم بما فيه الكفاية في التمكين الاقتصادي للمرأة. وبالتالي، أعرب الوزراء عن القلق إزاء استمرار التمثيل الناقص للمرأة على مستوى الإدارة العليا والمستوى التنفيذي في القطاعين العام والخاص. ووصف عدد من المشاركين الجهود الرامية إلى تعزيز

مشاركة المرأة في الهياكل العليا لصنع القرار، بسبل منها تخصيص حصص إلزامية للمرأة في مجالس إدارة الشركات.

٦ - وسلط العديد من المشاركين الضوء على التحديات المصادفة في تحسين ظروف القوة العاملة غير النظامية التي تتألف بشكل غير متناسب من النساء. وأشار المتحدثون إلى أن النساء اللائي يعملن في الاقتصاد غير الرسمي كثيرا ما يعشن في فقر ويفتقرن إلى إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية ويتعذر عليهن إعمال حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا إلى أن ظروف العمل في القطاع غير الرسمي ليست منظمة، فإن العاملات فيه كثيرا ما يتعرضون للاستغلال والعنف ولا تتاح لهن سبل الانتصاف أو يتاح القليل منها. وسلط المشاركون الضوء على الدور الهام الذي تؤديه قوانين ومؤسسات العمل في حماية حقوق المرأة في العمل، وجهود توسيع نطاق الحماية والمزايا التي تمنح للمرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي.

تعزيز حصول المرأة على الموارد ووصولها إلى الأسواق والاستفادة من الفرص الاقتصادية

٧ - أفاد المشاركون بأن انتشار أوجه التفاوت بين الجنسين في فرص الحصول على الأراضي والموارد والتكنولوجيا والمدخلات الزراعية وامتلاكها يعيق التمكين الاقتصادي للمرأة. وتؤدي الصدمات إلى تفاقم أوجه التفاوت في الحصول على الفرص واستفحالها، ومثال على ذلك الأزمات الاقتصادية والمالية والكوارث البيئية التي شهدتها السنوات الأخيرة. كما تواجه العاملات وصاحبات الأعمال الحرة حواجز تعيق وصولهن إلى الأسواق، بما يشمل سلاسل الإنتاج ذات القيمة الكبيرة من حيث الصادرات. وبغية تصحيح بعض من أوجه التفاوت تلك، قدم المتحدثون أمثلة على قوانين وسياسات تهدف إلى زيادة فرص وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية عموما، وعن جهود محددة الهدف مثل تخصيص أجزاء من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة للنساء تحديدا.

٨ - وفي العديد من البلدان، تتمثل إحدى الأولويات في إيجاد فرص عمل للمرأة في القطاع العام. وتبذل الجهود أيضا لزيادة الفرص الاقتصادية للمرأة في القطاع العام، حيث قدم المشاركون أمثلة على سياسات العمل الإيجابي، بما يشمل إجراءات الشراء، باعتبارها استراتيجيات ناجحة لزيادة مشاركة المرأة والتزود منها في القطاع العام.

٩ - وسلم المشاركون بالضرورة الملحة لتعزيز مشاركة المرأة في القطاعات التي هيمن عليها الرجال عادة ووجهوا الانتباه بشكل خاص إلى قطاعات العلوم والهندسة والتكنولوجيا. ودعا المشاركون إلى الاستثمار في تزويد النساء بالمهارات والتدريب المهني في تلك القطاعات.

١٠ - وأكد الوزراء على ضرورة دعم مباشرة النساء في الأعمال الحرة كاستراتيجية لتعزيز تمكينهن الاقتصادي. وأشير إلى عدد من التدابير الوطنية، منها تحسين فرص الحصول على الائتمان الرسمي والأصول الإنتاجية، وتوفير حوافز ضريبية للمشاريع التي تملكها النساء، ودعم إنتاج المرأة في المجال الزراعي، وتوفير فرص التدريب في مجال الأعمال التجارية. ففي بعض الحالات، ترافق هذه التدابير دفع استحقاقات رعاية الطفل للوالدين اللذين يشاركان في التدريب المهني. وسلط المشاركون الضوء أيضا على ضرورة إنشاء شبكات توجيه تهدف إلى تعزيز مباشرة النساء في الأعمال الحرة، فضلا عن مبادرات تشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

تهيئة بيئة مؤاتية لوضع سياسات اقتصادية

١١ - ناقش المشاركون مسألة عدم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في سياسات الاقتصاد الكلي وإصلاحات القطاع العام التي أقرت في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي شهدها عاما ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ولاحظ المتحدثون أن تدابير التقشف كثيرا ما يكون لها تأثير أكبر على النساء اللائي يعتمدن على الدول للحصول على الخدمات الاجتماعية وفرص العمل، وشددوا على الحاجة إلى إيلاء اهتمام اكبر لهذا الخلل في التوازن عند وضع السياسات الاقتصادية، وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية على حد سواء. علاوة على ذلك، لاحظ المشاركون أن التركيز الضيق على زيادة الناتج المحلي الإجمالي يسهم في إغفال أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الاقتصاد ويحد، بالتالي، من الدعم المقدم إلى العاملات والمباشرات في الأعمال الحرة.

١٢ - وفيما يتصل بسياسات الاقتصاد الكلي، لاحظ المشاركون أيضا الآثار الجنسانية للاستثمارات في الهياكل الأساسية والحاجة، بالتالي، إلى وضع سياسات في مجال الهياكل الأساسية تراعي المنظور الجنساني. وذكر أن الاستثمار في توفير الكهرباء أمر أساسي لتمكين النساء من تخصيص الوقت للمشاركة في الأنشطة المدرة للدخل بدلا من جلب المياه والحطب. كما يشكل الافتقار إلى وسائل النقل حاجزا آخر أمام حصول المرأة على فرص العمل. وبالتالي، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للمنظورات الجنسانية عند وضع السياسات المتعلقة بالهياكل الأساسية والنقل.

١٣ - ومن المجالات الأخرى التي تستلزم الاهتمام من أجل تسخير الاقتصاد لصالح النساء الميزنة المراعية للمنظور الجنساني وعمليات التخطيط الوطنية لكفالة أن تدعم سياسات الاقتصاد الكلي المساواة بين الجنسين. وتعزيزا لهذه الجهود، يمكن أن تستخدم بفعالية خطط العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين. واتفق المشاركون على أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس من حيث ضرورة الاسترشاد بها في تقرير السياسات الاقتصادية المراعية للاعتبارات الجنسانية.